

القانون الأميركي الاقتراني وسياسة الازدواجية في المعايير!

أسامة العرب*

أقر الكونغرس الأميركي بتاريخ 17/11/2015 قانوناً اقترانياً يرمي إلى حظر التمويل الدولي لحزب الله، وفرض تطبيق قانون العقوبات الأميركية على الأشخاص الذين يرتكبون أو يشاركون أو يتدخلون أو يساهمون في مخالفة أحكامه. ومن ثم في 18 آذار 2016 أصدر الرئيس الأميركي مذكرة فُوض بموجبها رئيس الأمن القومي الأميركي جيمس كلابر، كامل صلاحياته وموجهاته المعطاة بموجب القانون السابق. ولاحقاً في 15 نيسان 2016، استحدث مكتب مراقبة الأصول الخارجية في وزارة الخزانة الأميركية «وقاف» لائحة خاصة بالقانون تعرف بلائحة إجراءات العقوبات المالية على حزب الله، صُمّت أسماء أكثر من 100 فرد ومؤسسة، وذلك بغية تجريد أصولهم ومنعهم من التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية في أي بلد في العالم.

ومن ناحيتها، ما تزال الدولة اللبنانية غائبة بشقيها التنفيذي والتشريعي عن مواجهة هذا القانون العايب بسيادتها الوطنية. غير مُكرّمة لواجبها للدفاع عن مقاومتها الباسلة التي لا تزال تتابع تحرير ما تبقى لها من أرض محتلة صهيونية، كما تصدّي يومياً لحظر الإرهاب القابع على حدودها. ولكننا نستغرب حقيقة كيف تتجاهل الولايات المتحدة مبادئ القانون الدولي، والتي تؤكد على عدم إمكانية إلزام مواطني دول أخرى بقوانين اجنبية عنها، ما لم يتم إبرام معاهدة دولية تجيز ذلك، وعلى أن تصادق السلطة التشريعية لاحقاً عليها.

كما أننا نستغرب أيضاً كيف تنكر الولايات المتحدة دوماً حق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها، والذي يشير الى حق كل مجتمع ذي هوية جماعية بتحديد طموحاته السياسية وتبني النطاق السياسي من أجل تحقيق هذه الطموحات وإدارة حياة المجتمع الوطنية؛ وهذا يوجب تدخل خارجي أو قهر من قبل شعوبها أو منظمات اجنبية. علماً بأن الممارسات الأميركية الأخيرة، تعتبر من قبيل سياسات القهر والإخضاع التي تتل من ارادة اللبنانيين الوطنية، ذلك أنها تكرههم على قبول قوانين اجنبية لا علاقة لهم بها، مهددةً بأنهم بمعاقبتهم وملاحقتهم تعسفياً من خلال أجهزة قضاية خارجية لا تتمتع بأية مصادقية.

ونحن لا نعلم لماذا لا تعتبر الولايات المتحدة الممارسات الصهيونية بحق شعوبنا العربية والإسلامية في فلسطين المحتلة ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من بلدة العجر، والجولان المحتل، ممارسات اإرهابية؛ ولماذا لا تعتبر أيضاً هباتها المالية الموجهة لدعم عمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، من قبيل جرائم تمويل الإرهاب؛ وليس مجلس الأمن الدولي من أصدر القرارات الرقم 242 عام 1967 والرقم 338 الصادر عام 1973 بخصوص إلزام «إسرائيل» بإعادة الأراضي العربية المحتلة، والقرار الرقم 497 الصادر يوم 17 كانون الثاني 1981 بخصوص إلغاء قوانين «إسرائيل» التي فرضت بموجبها مجلس وإدارتها على الجولان السوري المحتل. وكذلك قرارات مجلس الأمن الرقم 465، 476، 478 بخصوص إلغاء قوانين «إسرائيل» الرامية إلى ضم مدينة القدس إليها.

علماً بأن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، يُعدّ من المبادئ القانونية الدولية الملزمة لجميع الدول. كما أنّ الكفاح المسلح أو المقاومة المسلحة ضد الاحتلال تعتبر الصورة الأكثر استخداماً للمقاومة حتى تقرير المصير؛ لا سيما أنّ الشريعة الدولية لا تتحرك بتاتا لتقوم بتنفيذ أي من القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، إلا إذا كانت تلك القرارات تعود بنفع مباشر للولايات المتحدة أو ربيبتها «إسرائيل». من ناحية أخرى، فإننا لا نفهم أيضاً كيف تسمح الولايات المتحدة لنفسها بأن تتعرض للحقوق والحريات الشخصية لمواطني دول أخرى، في حين أنّ المادة الثامنة من الدستور اللبناني تنص على أنّ: الحرية الشخصية مضمونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يجسب أو يوقف إلا وفقاً لأحكام القانون اللبناني ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون اللبناني أيضاً، وبالتالي فإن القانون الأميركي يشكل مساً صارخاً بالحقوق الأساسية للبنانيين والمصانة دستورياً. خصوصاً أنّ تنفيذ هذا القانون يمس بسيادة دولتنا كما سبق وذكرنا، ذلك أنه يطالب مصارفنا اللبنانية بتطبيق قوانين غير لبنانية، وبالرغم أيضاً من مخالفتها مبادئ القانون الدولي.

ونحن لم نتفاجأ أبداً عندما علمنا بأن منظمة «أبياب» الأميركية كانت وراء عملية تمرير القانون الأميركي المذكور آنفاً، لا سيما أنها تعمل لمصلحة الكيان الصهيوني، وتسعى لتلويحه سمعة كل من يقاومه أو يتصدى له، بغية النيل من ارادة المناضلين ودفعهم للتخلي عن مشروعهم الوطني بتحرير أراضيهم المحتلة. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ من مرز هذا القانون الباطل اعتمد على عنصر الكذب واختلاق أدلة مادية غير صحيحة ومفبركة. وبالتالي، فمن الممكن ملاحظتهم بجرم الافتراء، إذ المادة 403 من قانون العقوبات اللبناني تنص على أنّ «كل من قدم شكاية أو إخباراً إلى السلطة القضائية أو إلى أي سلطة يجب عليها إبلاغ السلطة القضائية فعزاً إلى أي أحد الناس جنحة أو مخالفة يعرف براءته منها أو اختلق عليه أدلة مادية على وقوع مثل هذا الجرم عوقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات. أما إذا كان الفعل يؤلف جنابة عوقب المفترى بالأشغال الشاقة المؤقتة عشر سنوات على الأكثر».

«En cas de classement sans suite d'une plainte, les juridictions doivent apprécier la pertinence des accusations postées par la personne à qui la dénonciation calomnieuse est reportée». Annotation sous l'art. 226 - 10 - Nouveau code pénal français n° 44 (preuve par appréciation). وبناء عليه، فيإمكان قضائنا السلطتنا القضائية الوطنية والمستقلة أن تتصدى فوراً لهذه الجريمة الافتراضية الكراء وأن تضع حداً لآثارها. لا سيما أنّ مصارفنا الوطنية غير ملزمة إلا بتطبيق أحكام قوانيننا اللبنانية، وغير ملزمة كذلك إلا بتطبيق الأحكام والقرارات الصادرة عن قضائنا الوطني.

كما أنّ إقامة الدعوى بحق المفترى، يمكن أن تتم حتى قبل إجراء أي تحقيق قضائي أو إداري عن الوقائع التي تضمنها الإخبار الكاذب. وبالتالي، فإنّ محكمتنا الوطنية تستطيع أن تجري ذلك التحقيق بنفسها بغية وقف آثار القانون الأميركي الاقتراني، وإن اتخذ صيغة تشريعية. حيث إننا يجب ألا ننسى أنه حتى العبودية في الولايات المتحدة الأميركية قد اتخذت سابقاً صفة قانونية بموجب تشريعاتها. وهنا نتذكر أيضاً خطاب الزعيم الأميركي ذي الأصول الأفريقية مارتن لوثر كينغ من معتقله في مدينة برمنغهام في ولاية ألاباما: «أنا أقرّ بأن كل مواطن يقوم بالخصيان المدني للقانون عندما يخبره ضميره بأن القانون غير عادل، وهو مستعد لتحمل عقوبة السجن في سبيل إيقاف ضمير المجتمع على ظلمه، فهو في الحقيقة يعبر بذلك عن أقصى درجات احترامه للشريعة، وهذا ما أرى لا غتياه لاحقاً في 4 نيسان 1968.

وأخيراً، فإننا ننبه شعوبنا الإسلامية والعربية إلى ضرورة الانتباه من مكر وأطماع الدول الداعمة للكيان الصهيوني مالياً وسياسياً وعسكرياً. مؤكداً أننا اليوم بأمس الحاجة للتصدي لهذه الحملة الأميركية الافتراضية على مقاومتنا الباسلة، كما أنّ للمتضررين من الطابع، بملاحقة كل من يقترى عليهم أمام المحاكم الوطنية، مهما علا شأنهم وتعاطفت قواهم. حيث إنه ما بين منطلق الحق ومنطق القوة، فإن منطق الحق سوف يكون الغالب بالتأكيد.

*محام، نائب رئيس الصندوق الوطني للمهجرين سابقاً

فيلتان يعود إلى لبنان...؟

روزانا رمال

تحدث المعنوب بتنفيذ القرار، خصوصاً المنتمين لفرق سورية وحزب الله في لبنان عن تاريخ حافل بالعلاقة الجيدة بين لارسن والمنديات الصهيونية والمسؤولين الإسرائيلييين» في واشنطن والعالم ويتحدثون أيضا عن قلق بالغ من مهمته منذ صدور القرار وبالفعل كان له مفاعيل واضحة داخلية.

يقول لارسن لأعضاء مجلس الأمن بالجلسة المغلقة، حسب ما تناقلتها المصادر الصحافية التالي «منذ إصدار القرار في أيلول 2004، تحقق الكثير. في نيسان 2005، سحب سورية جنودها وأصولها العسكرية من لبنان على أساس إجراءات أمنية توشطت فيها الأمم المتحدة في إطار عمل القرار 1559. وتلا ذلك إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين في عام 2009. وأجريت انتخابات رئاسية ونيابية حرة ونيابية في عامي 2008 و2009 على التوالي»، مضيفا أن «هذه الأحداث التاريخية تبرهن الأثر المهم والإيجابي للقرار 1559 على الاستقلال اللبناني وسيادته».

يشرح لارسن بهذا الإطار أهمية ما حققه القرار الذي استطاع حرف العلاقة اللبنانية السورية المميزة عن مسارها وكيف غير مزاج بعض الداخل من حتمية الشراكة معها أي أنّ وحده «المسار والمصير، التي كانت مطروحة لعقود لم تعد مقبولة عزاء عن الوجود السوري، وهنا مهدت الأمم المتحدة لفصل الحدث السوري عن اللبناني وأبرزت مجلسا نيابيا ورئيسا توافقيا - ميشال سليمان - افتتح العصر الجديد من «التغير السياسي» الحاصل مع سورية مطلقا حملة «النأي بالنفس» عن الأحداث هناك محققا ما استدرجته إليه القرارات الدولية.

يقول لارسن إنّ هناك أمورا أخرى لم تنجز في القرار، بل أنّ الفشل في تنفيذها يمكن أن يقوض أيضا التقدم نحو حل مسألة الفراغ الرئاسي وتأثيره السلبي على قدرة لبنان على اتخاذ قرارات مهمة، ويشدّد على أنّ أبرز البنود العالقة في القرار 1559 هي «نزع السلاح وتسريح الميليشيات اللبنانية

نصرالله يتلقى اتصالي تعزية من الحص وعون وبرقية من زعيم «أنصارالله»

الحوثي: نواجه قوى الطغيان والاستكبار في الخندق نفسه

التيار الشعبي، حزب الغد، حركة الشعب، المؤتمر من أجل الجمهورية - تونس والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

من جهة أخرى، وحول التحقيقات الجارية بشأن استهداف بدر الدين، أصدر المكتب الإعلامي لحزب الله، بياناً جاء فيه: «أثبتت التحقيقات الجارية لدينا أنّ الانفجار الذي استهدف أحد مراكزنا بالقرب من مطار دمشق الدولي والذي أدى إلى استشهاد الأخ القائد السيد مصطفى بدر الدين، ناجم عن قصف مدفعي قامت به الجماعات التكفيرية المتواجدة في تلك المنطقة، إنّ نتيجة التحقيق ستزيد من عزمنا وإرادتنا وتصميمنا على مواصلة القتال ضد هذه العصابات الإجرامية والحاق الهزيمة بها وهذه أمنية وآمال شهدتنا العزيز السيد «ذوالفقار»، ووصيته لإخوانه المجاهدين.

وفي كل الأحوال، فإنها لمعركة واحدة ضد المشروع الأميركي الصهيوني في المنطقة الذي بات الإرهابيون التكفيريون يمثلون رأس حربه وجبهته الامامية في العدوان على الأمة ومقاومتها ومجاهديها ومقدساتها وشعوبها الحرة الشريفة».

واعتبر المدير العام السابق للأمم العام اللواء الركن جميل السيد، في بيان، أنه «أيا تكن الظروف والخلفيات التي أدت الى استشهاد القائد المقاوم مصطفى بدر الدين، فإنّ المستفيد الأول والآخر هو العدو الإسرائيلي».

وقال: «التجارب والنضحيات السابقة قد أثبتت أنّ المقاومة ثابتة ومستمرة ومتطورة، أيا يكن القائد المستشهد، لبل أنّ الاستشهاد يحدث ذاته كان دائما من أبرز عوامل ودوافع القوة التي تتميز بها المقاومة منذ نشأتها إلى اليوم».

السيد: «إسرائيل» هي المستفيد الأول والأخير أيا تكن الظروف والخلفيات

ترأس قداس عيد العنصرة في بكركي

الراعي: الأوطان لا تبني على التلاعب وطمس الحقيقة



الراعي مترسباً القداس

ترأس البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي قداس عيد العنصرة في كنيسة السيدة في الصرح البطريركي في بكركي، عاونته فيه المطارنة بولس الصباح، سمير مطلم، حنا رحمة، وعاد ابى كرم، ولغيف من الكهنة، بمشاركة الكاردينال نصرالله صفير، ومطارنة رؤساء عامين ورئيسات عمامات كهنة وراهبات من مختلف الطوائف الكاثوليكية، وحضر القداس رئيس المؤسسة المارونية للانتشار نعمة أرقام، رئيس مجلس إدارة «تيلي لوميبار»، جاك كلاسي وأسرة «تيلي لوميبار»، ورئيس مؤسسة البطريرك صفير، الدكتور الياس صفير وأعضاء المؤسسة وعائلة الكاردينال صفير. أمين سر نقابة شعراء لبنان الشاعر إميل نون، المحامي جوزف أبو شرف وحشد من المؤمنين.

والقى الراعي عظة أكد خلالها أنه «لا يمكن أن يتعاضب الناس والمواطنون والشعوب، إذا لم تكن الحقيقة، أم العدالة والسلام، قاعدة عيشهم معا. والأوطان لا تبني على الزلغ وطمس الحقيقة والتلاعب عليها».

وكان الراعي تلقى اتصالاً من رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن، منبهاً إياه بسلامة عودته من زيارته إلى فرنسا، منبهاً على «الجهود المضنية التي يقوم بها البطريرك الراعي، لإخراج الاستحقاق الرئاسي من المازق الخطير، الذي نتخبط به اليوم».

واعتبر الخازن «أنّ هذا المسعى، هو في مثابة فرصة ربع الساعة الأخير لنقل لبنان، وإيجاده عن الهاوية التي قد تتبعل الجميع ولا تستثنى أحدا».

البناء

وغير اللبنانية»، التي وسّعت نشاطاتها، مؤكداً أنها «تمثل التهديد الأكبر والأخطر لسيادة لبنان واستقراره واستقلاله السياسي».

كلام واضح ومنقول بشكل دقيق عن الممثل الأمامي المستقيل يطرح فيه أمرين أساسيين الأول مسألة سلاح حزب الله الممتد أي الموجود اليوم في سورية، والأمر الآخر مسألة السعي لتداول الرئاسة اللبنانية وقد خصص السفير فيلتمان العارف بزواريب السياسة اللبنانية لهذه المهمة والشعروف بصداقاته مع زعماء نافذين في البلاد، إدارة مباشرة للولايات المتحدة الأميركية اليوم تؤكد استهدافها لحزب الله ومتابعته لمسألة تقويضه بشكل «شخصي»، فعودة فيلتمان إلى لبنان من بوابة حزب الله مجدداً، وبعد اغتيال القائد بدر الدين تعني قراراً أميركياً بالضغط على حزب الله من الداخل يعد فشل ذلك خارجياً في سورية تحديداً، وهذا

يفتح الاحتمالات كلها في البلاد. فيلتمان الذي خصص 500 مليون دولار لتشويه صورة حزب الله عندما كان سفيراً في بيروت يعود اليوم ضمن العنوان نفسه في مهمة ساعدته عليها السعودية سلفاً فقد قطعت معه نحو نصف الطريق في تصنيف الحزب إرهابياً في المحافل العربية والإسلامية.

استقدام خيرب بشأن اللبناني مثل فيلتمان لإدارة المرحلة المقبلة في لبنان بعدما تخلص من صفته الدبلوماسية واستبدالها بالصفحة الأمامية التي تشكل غطاء خطيراً يسهل مهمته ويلطفها» فتصبح أكثر مقبولة، يشير إلى أنّ قرار الحرب الشاملة على حزب الله هو قرار أميركي صريح من جهة، ومن جهة أخرى يؤكد على اعتبارها مفصلية تشرّحها خطوات أميركية مالية وأمنية واستخبارية مباشرة ضد الحزب.

فيلتمان توشّر إلى سخونة سياسية مقبلة من بوابة تنفيذ القرارات الدولية من المؤكد أنّ حزب الله سيسعى إلى تجنب النجاح في تحويلها استثماراً أمنياً قدر الإمكان، فهل يقدر على ذلك؟

ميقاتي وكرامي ينفيان لقاءهما وقيادات حزب الله عند بري

طرابلس، يملكون الوعي الكافي بحيث أنّ هذه الالاعيب لا تتطلي عليهم بتاتا. فالتقضى التوضيح».

وأوضح كرامي، بدوره، «أنّ لا شيء صحيحاً في الخبر الذي صدر عن جهة معروفة الانتماء، سوى أنّ العشاء حصل فعلاً في دارة بري وحضره عدد من الوجود الاجتماعي حملة تضليل وبثّ شائعات وأخبار كاذبة بهدف إحداث البلبلة ليس إلا. ويروج هذا البعض خيراً مفاده، أنّ رئيس مجلس النواب نبيه بري أومل تكريماً للوزير السابق فيصل كرامي في حضور الرئيس ميقاتي السابق كرامي في المعركة الانتخابية في طرابلس، وأنّ الرئيس ميقاتي أجرى اتصالاً بقيادة حزب الله».

إن ما ورد في متن هذا الخبر عار من الصحة جملة وتفصيلاً، وكل ما في الأمر أنّ الرئيس بري أقام عشاء اجتماعياً مُتفقاً عليه منذ فترة طويلة وشارك فيه عدد من الشخصيات الاجتماعية مع علاقاتهم ومنهم الرئيس ميقاتي والوزير كرامي وعقيلتها، ما ولم يتطرق خلال اللقاء إلى أي شأن انتخابي.

ويهم المكتب الإعلامي لرئيس ميقاتي أنّ يدعو من يعينهم الأمر إلى التحلي بالشهامة والأخلاق السياسية والشخصية وعدم بثّ الأضاليل والإكاذيب بهدف استثمارها في معاركهم، على غرار نهجهم المعهود منذ سنوات. وإننا على ثقة بأنّ اللبنانيين، لا سيما منهم أبناء تليق بالمدينة وعائلاتها وأخلاقها».

شارك في المؤتمر العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

دريان: لوضع حلول جذرية تمنع انجرار الشباب إلى برائث التطرف والإرهاب



دريان وعدد من المشاركين في المؤتمر

شارك مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان، في المؤتمر العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذي نظّمته وزارة الأوقاف المصرية في أسوان، والذي حمل عنوان «دور المؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي في مواجهة التحديات تقد ذاتي ودراسة موضوعية».

وقبيل عودته إلى بيروت، ترأس دريان جلسة عن دور المؤسسات الدينية، أكد خلالها «ضرورة توحيد الرؤية بين المؤسسات الدينية في العالم العربي والإسلامي، والتنسيق فيما بينها، لتعزيز الجهود من أجل التصدي للخطر الشاذ ووضع حلول جذرية تمنع انجرار الشباب إلى برائث التطرف والإرهاب»، ورأى أنّ «الجهد الأكبر من دور المؤسسات الدينية ينبغي أن يكون في القضاء على ظواهر التعصب والتطرف بخطاب ديني سمح مفتتح على الآخر».

وشدّد على «أنّ دار الفتوى في لبنان يقوم بتطوير مفهوم هذا الإجماع».

نشاطات

شارك وزير الشباب والرياضة العميد الركن عبدالمطلب حناوي في فعاليات مؤتمر وزراء الشباب والرياضة العرب ومكتبته التنفيذية الذي يستمر حتى اليوم الاثنين في مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة.

ورافق حناوي رئيس دائرة العلاقات العامة والإعلام في الوزارة حسن شرارة. استقبل المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصيوص، في مكتبه في كنيسة المقرّ العام رئيس الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) الدكتور فضلو خوري على رأس وفد من الجامعة ضم: وكيل الشؤون الأكاديمية الدكتور محمد حراجلي ورئيس مكتب الحماية النقيب المتقاعد سعدالله شلق، في زيارة أعربوا خلالها عن دعمهم وتقديرهم للجهود والدور الذي تضطلع به قوى الأمن للحفاظ على أمن واستقرار البلاد، شاكرين له مساهمة المؤسسة في تأمين الحماية اللازمة لمباني الجامعة.

خفايا

قارن صحافي مخضرم

بين الصورة التي جمعت

الرئيسين سعد الحريري

ونجيب ميقاتي في دارة

الرئيس تمام سلام قبل

أيام، حيث ظهر الحريري

مصافحاً ميقاتي بوجه

بشوش ومبتسم، وبين

الصورة التي جمعت

الرجلين يوم زار ميقاتي

الحريري ضمن الجولة

التقليدية على رؤساء

الوزراء السابقين، بعد

تكليفه بتشكيل الحكومة

في 2011/1/25، ويذكر

الجميع كيف استقبل

الحريري خلفه بوجه مقبّب

وعابس. وعلق الصحافي

المخضرم قائلاً: الحريري

اليوم يحتاج إلى ميقاتي

حتى لا يتكشف واقع تياره

الغزري في طرابلس،

والحاجة أم الاختراع...!